

دور المشروعات الزراعية الخاصة في التنمية الاقتصادية

د . أحمد محمد عبد الله مصطفى
قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة - جامعة الأزهر

• تقديم •

أصبح من المتفق عليه في الوقت الحاضر أن يسهم القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، وذلك في إطار من الحوافز والبنية الأساسية التي تقدمها حكومات تلك الدول .

وقد اعتمدت السياسة الاستثمارية في الآونة الأخيرة على تنشيط دور القطاع الخاص ، وزيادة استثمارات في المجالات الإنتاجية المختلفة ، جنبا إلى جنب مع القطاع العام ، إلى حد أن استهدفت فيه السياسة الحالية للحكومة إلى منح القطاع الخاص دورا متناميا في تمويل استثمارات الخطة الخمسية (١٩٨٧ / ٨٨ - ١٩٩٢ / ٩٣) بلغ نحو ٥٠٪ من إجمالي استثمارات تلك الخطة ، والذي يقدر بحوالي ٥٠ مليار جنيه .

ويحتل القطاع الزراعي مكانة متقدمة بين القطاعات التي ارتكزت عليها الخطة الحالية ، خاصة في ظل ما لوحظ من تدهور إسهام ذلك القطاع نسبيا في الناتج القومي المحلي ، وعجزه عن توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية لمعظم السكان ، وتزايد الاعتماد على الخارج في تدبير تلك الاحتياجات (عبد الرحيم ١٩٨٨) .

وقد قام القطاع الخاص بوضع تصور لدوره في تنمية للقطاع الزراعي ، وذلك بالتركيز على المشروعات الاستثمارية في مجالات استصلاح الأراضي الجديدة ، وتنمية الثروة

الداجنة ، فضلا عن تنمية الثروة الحيوانية (جمعية رجال الأعمال المصريين ١٩٨٧) .

تحدد مشكلة هذا البحث فيما اتضح من محدودية إسهام المشروعات الزراعية الخاصة في انجاز الدور المنوط بها لتوفير متطلبات التنمية ، وذلك في ضوء العديد من المزايا والتسهيلات المنوطة لتلك المشروعات ، والتي تضمنتها قوانين الاستثمار المختلفة .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

يستهدف هذا البحث القاء الضوء على دور المشروعات الزراعية الخاصة في التنمية الاقتصادية في مصر ، وذلك من خلال استعراض أنواع تلك المشروعات ، والتوزيع القطاعي لها ومجالاتها المختلفة ، فضلا عن بيان الموقف التنفيذي لها ، ومدى إسهام الدول المختلفة في تلك المشروعات ، بالإضافة الى دراسة التمنطق المكاني للمشروعات الاستثمارية المختلفة ، والتي تمت الموافقة عليها حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

وقد اعتمد في إجراء هذا البحث على أسلوب التحليل الوصفي فيما يتعلق بدراسة هيكل الاستثمارات الزراعية الخاصة على مستوى القطاع الزراعي ، كما استخدم أسلوب تحليل التباين ، وذلك بغرض دراسة التمنطق المكاني لتلك المشروعات .

وقد استمدت الدراسة بياناتها من التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وذلك في شكل بيانات قطاع مستعرض للمشروعات التي تمت الموافقة عليها حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ ، بالإضافة إلى بعض الدراسات والتقارير الأخرى .

• النتائج والمناقشة •

أنواع المشروعات التي تمت الموافقة عليها ،

تشير بيانات جدول (١) إلى أن إجمالي عدد المشروعات التي تمت الموافقة عليها بلغ ١٦٣٣ مشروعا وذلك حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ ، وبلغ اجمالي رؤوس الأموال المخصصة لها حوالي ٣,٨٢٧٥ مليون جنيه ، كما بلغ إجمالي تكاليفها الاستثمارية نحو ٥,١٥٧٩٠ مليون

جدول (١)

عدد المشروعات ورؤوس أموالها وتكاليفها الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها
في ظل قوانين الاستثمار حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

(القيمة بالمليون جنيه)

المشروعات	عدد	% من الإجمالي	رؤوس الأموال	% من الإجمالي	التكاليف الاستثمارية	% من الإجمالي
داخل البلاد	١٣٦٩	٨٣,٨	٧٢٨٤,٣	٨٨,٠	١٤٥١٤,٦	٩١,٩
المناطق الحرة العامة	٢٢٠	١٣,٥	٢٧٦,٥	٣,٣	٣٨٧,٣	٢,٥
المناطق الحرة الخاصة	٤٤	٢,٧	٧١٤,٥	٨,٦	٨٨٨,٦	٥,٦
الإجمالي	١٦٣٣	١٠٠,٠	٨٢٧٥,٣	١٠٠,٠	١٥٧٩٠,٥	١٠٠,٠

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع البحوث والمعلومات ، الإدارة المركزية للإحصاء
والمعلومات ، البيان الإحصائي للمشروعات الموافق عليها للعمل في نطاق قانون الاستثمار حتى
٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

جنيه . وتمثل المشروعات الاستثمارية التي تعمل داخل البلاد الجزء الأكبر من تلك
المشروعات حيث بلغ عددها ١٣٦٩ مشروعا ، تمثل نحو ٨٣,٨% من إجمالي عدد
المشروعات التي تمت الموافقة عليها ، ويبلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي ٧٢٨٤,٣ مليون
جنيه ، تمثل نحو ٨٨% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات ، وقدر مجموع تكاليفها
الاستثمارية بنحو ١٤٥١٤,٦ مليون جنيه تمثل نحو ٩١,٩% من إجمالي التكاليف
الاستثمارية للمشروعات التي تمت الموافقة عليها . وقد بلغت جملة مشروعات المناطق الحرة
٢٦٤ مشروعا ، منها ٢٢٠ مشروعا في المناطق الحرة العامة ، تمثل نحو ١٣,٥% من إجمالي
عدد المشروعات الموافق عليها ، على حين بلغ عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة ٤٤
مشروعا ، تمثل نحو ٢,٧% من إجمالي عدد المشروعات .

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد حاليا اربع مناطق حرة في محافظات القاهرة ،
والاسكندرية ، والسويس ، وبور سعيد ، كما أن مشروعات المناطق الحرة تتمتع بوجه عام

بنفس المزايا التي تتمتع بها مثيلاتها التي تعمل داخل البلاد ، إلا أن الفارق الأساسي بين هذين النوعين من المشروعات يتمثل في المعاملة الضريبية لهما ، حيث تقع مشروعات المناطق الحرة خارج النطاق الجمركي للبلاد ، ومن ثم فهي معفاة من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ١٩٨٥) .

التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية :

تشير بيانات جدول (٢) إلى أن إجمالي عدد المشروعات التي تعمل داخل البلاد قد بلغ ١٣٦٩ مشروعا ، حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ ، وتحتل المشروعات الصناعية المرتبة الأولى من بين تلك المشروعات ، حيث بلغ عددها ٥٧٤ مشروعا ، تمثل نحو ٤١,٩٪ من إجمالي المشروعات داخل البلاد ، وبلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي ٢٨٢٨,٩ مليون جنيه ، تمثل نحو ٣٨,٨٪ من إجمالي رؤوس أموال المشروعات التي تعمل داخل البلاد . وقد جاءت المشروعات التمويلية في المرتبة الثانية ، حيث بلغ عددها ٢٦٥ مشروعا ، تمثل نحو ١٩,٤٪ من إجمالي عدد المشروعات ، على حين جاءت المشروعات الخدمية ، والإنشائية ، والزراعية في المراتب الثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، على الترتيب ، حيث بلغ عدد تلك المشروعات ٢٣٢ ، ١٩٢ ، ١٠٦ مشروعا ، بنسب تبلغ نحو ١٧ ، ١٤ ، ٧,٧٪ من إجمالي عدد المشروعات ، على الترتيب .

ويتضح مما سبق أن الجزء الأكبر من تلك المشروعات قد اتجه إلى القطاعات غير الزراعية حيث بلغ عدد المشروعات غير الزراعية ، والمشروعات الزراعية ١٢٦٣ ، ١٠٦ مشروعا ، على الترتيب ، يمثلان نحو ٩٢,٣٪ ، ٧,٧٪ من إجمالي عدد المشروعات داخل البلاد على الترتيب ، وهو ما يعنى إحجام الاستثمارات عن التوجه نحو الأنشطة الزراعية . وقد يرجع ذلك لانخفاض أرباحية تلك المشروعات بالمقارنة بالمشروعات الأخرى البديلة في الأنشطة اللازراعية . وتؤكد هذا المفهوم عند ملاحظة اتجاه رؤوس الأموال والتكاليف الاستثمارية للمشروعات نحو القطاعات غير الزراعية ، حيث تشير بيانات جدول (٢) أيضا إلى أن جملة رؤوس الأموال للمشروعات غير الزراعية ، والزراعية قد بلغت نحو ٦٩٣٠,٤ ، ٣٥٣,٩ مليون جنيه ، على الترتيب ، تمثلان نحو ٩٥,١٪ ، ٤,٩٪ من إجمالي رؤوس أموال المشروعات داخل البلاد على الترتيب ، والبالغ نحو ٧٢٨٤,٣ مليون جنيه ، كما بلغت جملة التكاليف الاستثمارية للمشروعات غير الزراعية ، والزراعية نحو ١٣٧٥٠,٣ ، ٧٦٤,٣ مليون جنيه ، على الترتيب ، تمثلان نحو ٩٤,٧٪ ، ٥,٣٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروعات داخل البلاد ، على الترتيب ، والبالغ نحو

جدول (٢)

التوزيع القطاعي للمشروعات للموافق عليها وإجمالي رؤوس أموالها

وتكاليفها الاستثمارية حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ .

(القيمة بالمليون جنيه)

المشروعات	عدد	% من الإجمالي	رؤوس الأموال	% من الإجمالي	التكاليف الاستثمارية	% من الإجمالي	متوسط التكاليف الاستثمارية
الزراعية	١٠٦	٧,٧	٣٥٣,٩	٤,٩	٧٦٤,٣	٥,٣	٧,٢
الصناعية	٥٧٤	٤١,٩	٢٨٢٨,٩	٣٨,٨	٧٢٣٧,٣	٤٩,٩	١٢,٦
التمويلية	٢٦٥	١٩,٤	٢١٢٦,٠	٢٩,٢	٢٣٤٧,٠	١٦,٢	٨,٩
الخدمية	٢٣٢	١٧,٠	١٢٩٥,٤	١٧,٨	٢٦٨٤,٦	١٨,٤	١١,٦
الإنشائية	١٩٢	١٤,٠	٦٧٩,٩	٩,٣	١٤٨١,٤	١٠,٢	٧,٧
الإجمالي	١٣٦٩	١٠٠,٠	٧٢٨٤,٣	١٠٠,٠	١٤٥١٤,٦	١٠٠,٠	-

المصدر : مصدر جدول (١) .

١٤٥١٤,٦ مليون جنيه .

وقد تأكد إحصاء معظم الاستثمارات عن الدخول في الأنشطة الزراعية ، وذلك على الرغم من انخفاض متوسط رأس المال اللازم لها ، وكذلك انخفاض متوسط التكاليف الاستثمارية لها ، حيث تشير بيانات جدول (٢) إلى أن قيم تلك المتوسطات قد بلغت نحو ٣,٣ ، ٧,٢ مليون جنيه ، على الترتيب ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية ، في حين بلغت تلك المتوسطات نحو ٤,٩ ، ١٢,٦ مليون جنيه على الترتيب للأنشطة الصناعية على سبيل المثال .

مجالات المشروعات الزراعية :

تتضمن المشروعات الزراعية اربعة مجالات رئيسية هي الثروة الحيوانية والداجنة ،

واستصلاح واستزراع الأراضي ، والتكامل الزراعي والصناعي ، والثروة السمكية (جلال ١٩٧٨) . وتشير بيانات جدول (٣) إلى أن مجال الثروة الحيوانية والداجنة قد استحوذ على معظم المشروعات الزراعية ، حيث بلغ عدد تلك المشروعات ٧٥ مشروعا ، تمثل نحو ٨٠,٧٠٪ من إجمالي عدد المشروعات الزراعية الموافق عليها حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ ، كما بلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو ٩,١٩٤ مليون جنيه ، تمثل نحو ٥٥,١٪ من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الزراعية . وقد يرجع اتجاه معظم الاستثمارات الزراعية نحو مجال الثروة الحيوانية والداجنة إلى ارتفاع معدل العائد المتوقع على تلك النوعية من المشروعات بالمقارنة بمجالات المشروعات الزراعية البديلة ، حيث يصل ذلك المعدل الى حوالي ٦٩٪ لمشروعات الثروة الحيوانية والداجنة ، في حين أن متوسط ذلك المعدل لا يتعد ٣,٣٠٪ للمجالات الزراعية الأخرى وذلك حسب بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (بيانات غير منشورة) .

وقد استهدفت السياسة الاستثمارية الزراعية العمل على توفير البروتين الحيواني للسكان ، وذلك عن طريق التوسع في إقامة المزارع السمكية ، إلا أن هذا المجال لم يستطع جذب المزيد من الاستثمارات الزراعية ، حيث تشير بيانات جدول (٣) أيضا إلى أن عدد مشروعات هذا المجال قد بلغ ثلاثة مشروعات فقط ، يمثل نحو ٢,٨٪ من إجمالي عدد المشروعات الزراعية ، كما تقدر رؤوس أموالها بنحو ٩,١٨ مليون جنيه ، تمثل نحو ٥,٣٪ من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الزراعية . وقد يفسر الانخفاض النسبي في عدد مشروعات الثروة السمكية إلى ارتفاع متوسط رأسها بالمقارنة لمجالات المشروعات الزراعية الأخرى ، حيث تشير بيانات جدول (٣) أيضا أنه باستثناء مشروعات التكامل الزراعي والصناعي ، فإن مشروعات الثروة السمكية تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة متوسط رأسها ، إذ يقدر ذلك المتوسط بنحو ٣,٦ مليون جنيه ، في حين يتراوح ذلك المتوسط ما بين ٦,٢ ، ٨,١ مليون جنيه لمجال الثروة الحيوانية والداجنة ، واستصلاح واستزراع الأراضي ، على الترتيب .

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع متوسط رأس المال لمشروعات التكامل الزراعي والصناعي إنما يرجع إلى اشتغالها على مشروع إنتاج السكر من البنجر ، والذي يعد من أكبر المشروعات التي وافقت عليها هيئة الاستثمار وذلك من حيث رأس المال والتكاليف الاستثمارية .

ومما سبق يتبين عدم وجود توازن بين عدد المشروعات الزراعية ومجالاتها ، فضلا عن الانخفاض النسبي في عدد مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي ، وغياب مشروعات الميكنة الزراعية ، وذلك على الرغم من أهميتها النسبية في التنمية الزراعية .

جدول (٣)

عدد المشروعات الزراعية وبجالاتها ، وإجمالي رؤوس أموالها ، وتكاليفها الاستشارية ، والمالة ، والأجور المسهدة بها ، وقيمة انتاجها حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

(القيمة بالمليون جنيه)

رقم الأعمال	الأجور المسهدة			المهالة المسهدة			التكاليف الاستشارية المسهدة			رؤوس الأموال المصح بها			عدد	المشروعات
	إجمالي	إجاب	مصريون	إجمالي	إجاب	مصريون	إجمالي	عملية	عملية	إجمالي	عملية	عملية		
١٠٥,٤	٧,٩	٠,٤	٧,٥	٢٨٩٢	١١	٢٨٨١	٢٥٨,٦	١٣١,٥	١٢٧,١	١٠٥,٢	٦٩,٧	٣٥,٥	٩	التكامل الزراعى والصناعى
٩٣,٠	٨,١	٠,٦	٧,٥	٤٠٩٧	٣٣	٤٠٦٤	٧٤,٩	٤٤,٠	٣٠,٩	٣٤,٩	٢٠,٤	١٤,٥	١٩	استصلاح واستزراع الأراضى
٣,٤	٠,٢٤	٠,٠٤	٠,٢٠	١٩٢	١	١٩١	٣٩,٢	١١,٤	٢٧,٨	١٨,٩	٤,٨	١٤,١	٣	الشروة السمكية
٧٥٣,٤	١٠,٨	٠,٣	١٠,٥	٦٦٢٠	٢١	٦٥٩٩	٣٩١,٦	١٩٢,٤	١٩٩,٢	١٩٤,٩	٩٠,٥	١٠٤,٤	٧٥	الشروة الحيوانية والداجنة
٩٥٥,٣	٢٧,٠	١,٤	٢٥,٦	١٣٨٠١	٦٦	١٣٧٣٥	٧٤٤,٣	٣٧٩,٤	٣٨٤,٩	٣٥٣,٩	١٨٥,٤	١٦٨,٥	١٠٦	الإجمالي

المصدر : مصدر جدول (١) .

الموقف التنفيذي للمشروعات الزراعية :

يتضح من استقراء التقديرات الواردة بجدول (٤) أن عدد المشروعات الزراعية التي بدأت النشاط في شتى المجالات قد بلغ ٤٥ مشروعا ، يمثل نحو ٤٢,٥% من إجمالي عدد المشروعات الزراعية والبالغ ١٠٦ مشروعا ، حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ ، في حين كان عدد المشروعات التي تحت التنفيذ ، والمشروعات التي لم تتخذ إجراءات بشأنها بعد ، والمشروعات حديثة الموافقة ١٨ ، ٣٩ ، ٤ مشروعا ، على الترتيب ، أى بنسبة ١٧ ، ٣٦,٨ ، ٣٨% من إجمالي عدد المشروعات الزراعية ، على الترتيب .

وقد كانت مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة في مقدمة المشروعات التي بدأت النشاط ، حيث بلغ عدد تلك المشروعات ٢٨ مشروعا ، يمثل نحو ٢٦,٢% من إجمالي عدد المشروعات التي بدأت النشاط ، مما يستوجب ضرورة العمل على تذليل العقبات التي تعترض دخول بقية المشروعات في مرحلة الإنتاج .

جدول (٤)

الموقف التنفيذي للمشروعات الزراعية حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨

المشروعات	مشروعات بدأت النشاط		مشروعات تحت التنفيذ		مشروعات لم تتخذ إجراءات		مشروعات حديثة الموافقة		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
التكامل الزراعي والصناعي	٤	٤٤,٤	٢	٢٢,٢	٣	٣٣,٣	-	-	٩	١٠٠,٠
استصلاح واستزراع الأراضي	١٧	٥٢,٦	١	٥,٣	٦	٣١,٦	٢	١٠,٥	١٩	١٠٠,٠
الثروة السمكية	٣	١٠٠,٠	-	-	-	-	-	-	٣	١٠٠,٠
الثروة الحيوانية والداجنة	٢٨	٣٧,٣	١٥	٢٠,٠	٣٠	٤٠,٠	٢	٢,٧	٧٥	١٠٠,٠
الإجمالي	٤٥	٤٢,٥	١٨	١٧	٣٩	٣٦,٨	٤	٣,٨	١٠٦	١٠٠,٠

(-) لا توجد مشروعات

المصدر : مصدر جدول (١)

مشاركة الدول المختلفة في المشروعات الزراعية :

يعتبر العمل على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمساهمة في الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر من أهم الأهداف الرئيسية لقوانين الاستثمار ، إلا أنه باستقراء البيانات الواردة بجدول (٥) يتضح أن رؤوس الأموال المصريين كانت تمثل معظم رؤوس الاموال المصروح بها للمشروعات الزراعية ، حيث بلغت قيمة مساهمة الجانب المصرى نحو ٨, ٢٦٠ مليون جنيه ، تمثل نحو ٧٣,٧٪ من إجمالى رؤوس أموال تلك المشروعات ، والبالغ نحو ٩, ٣٥٣ مليون جنيه ، وذلك حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ ، فى حين قدرت مساهمة الدول العربية ، والدول الأخرى ، ودول السوق الأوربية المشتركة ، والولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٥٧,٠ ، ١٩,٩ ، ١١,٠ ، ٢,٥ مليون جنيه ، على الترتيب ، تمثل نحو ١٦,١ ، ٥,٦ ، ٣,١ ، ١,٥٪ من إجمالى رأس المال المصروح به للمشروعات الزراعية ، على الترتيب .

جدول (٥)

اسهام الدول المختلفة فى المشروعات الزراعية الموافق عليها داخل البلاد

حتى ٣٠ يونية ١٩٨٨

(القيمة بالمليون جنيه)

الدولة	قيمة المساهمة	٪ من إجمالى رأس المال المصروح به
مصر	٢٦٠,٨	٧٣,٧
الدول العربية	٥٧,٠	١٦,١
الولايات المتحدة الامريكية	٥,٢	١,٥
السوق الاوربية المشتركة	١١,٠	٣,١
دول أخرى	١٩,٩	٥,٦
الإجمالى	٣٥٣,٩	١٠٠,٠

المصدر : مصدر جدول (١) .

ويتضح من التحليل السابق محدودية مساهمة الجانبين العربي والأجنبي في المشروعات الزراعية ، حيث لم يتعد ذلك الإسهام ٣,٢٦٪ فقط من إجمالي رؤوس الأموال المصرح بها للمشروعات الزراعية ، وهو ما يعنى عدم تناسب مساهمة تلك الدول مع الامتيازات والضمانات الممنوحة لها .

مساهمة القطاعين العام والخاص والحول العربية والأجنبية فى مجالات المشروعات الزراعية :

تشير التقديرات الواردة بجدول (٦) إلى أن الجانب المصرى قد أسهم بجزء كبير فى رؤوس الأموال المصرح بها للمشروعات الزراعية ، إلا أن القطاع الخاص قد شارك بالنصيب الأكبر فى الجانب المصرى ، حيث بلغت قيمة مساهمة القطاع الخاص ، والعام المصرى نحو ٢,١٩١,٦٠٦ مليون جنيه ، على الترتيب ، تمثل نحو ٣,٧٣,٧٠٧٪ من إجمالي قيمة مساهمة الجانب المصرى ، على الترتيب ، والبالغ نحو ٨,٢٦٠ مليون جنيه وذلك حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ . وقد تركزت مساهمة القطاع الخاص والدول العربية والأجنبية فى مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة ، حيث بلغت قيمة مساهمة تلك القطاعات فى هذه المشروعات نحو ٠,١٢٠,٤٠٤ ، ٣٤,٧١٩ مليون جنيه للقطاعات المذكورة ، على الترتيب ، تمثل نحو ٨,٦٢,٤٠٤ ، ٤,٥٤٪ من إجمالي مساهمة تلك القطاعات ، على الترتيب . أما مساهمة القطاع العام فقد تركزت بصفة أساسية فى مشروعات التكامل الزراعى والصناعى ، حيث بلغت قيمة مساهمته نحو ٦,٤٠ مليون جنيه تمثل نحو ٣,٥٨٪ من إجمالي مساهمة القطاع العام .

ويتبين مما سبق أن معظم الاستثمارات المصرية أو الأجنبية قد توجهت نحو مجالات المشروعات الزراعية والتي تنسم بارتفاع أرباحيتها النسبية ، وسرعة دوران رأس المال ، وذلك مثل مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة ، ومشروعات التكامل الزراعى والصناعى .

التمنطق المكانس للمشروعات الإستثمارية :

يبين جدول (٧) أن محافظة الجيزة قد استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشروعات الاستثمارية الزراعية ، حيث بلغ عدد تلك المشروعات ١٩ مشروعا تمثل نحو ١٨٪ من الإجمالى ، والبالغ ١٠٦ مشروعات حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ . كما لوحظ تركز تلك المشروعات بصفة عامة فى محافظات : الجيزة ، والاسماعيلية ، والبحيرة ، والاسكندرية ، حيث بلغ إجمالي تلك المشروعات فى المحافظات المذكورة ٥٠ مشروعا ، تمثل ٤٧٪ من

جدول (٦)

مساهمة القطاعين الخاص والعام والدول العربية والأجنبية في أنشطة الشروط الزراعية حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

(القيمة بالليون جنيه)

إجمالي رؤوس الأموال المصوح بها	مساهمة الدول الأجنبية		مساهمة الدول العربية		مساهمة القطاع العام		مساهمة القطاع الخاص		عدد المشروعات التي ساهم القطاع العام فيها	عدد المرافق	المشروعات
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة			
١٠٥,١	٢١,٥	٧,٨	٢٣,٣	١٣,٣	٥٨,٣	٤٠,٦	٢٢,٧	٤٣,٤	٤	٩	التكامل الزراعي والصناعي
٣٤,٩	١٨,٨	٦,٨	١٣,٧	٧,٨	٢,٦	١,٨	٩,٧	١٨,٦	٦	١٩	استصلاح واستزراع الأراضي
١٨,٩	٥,٣	١,٩	٢,٦	١,٥	٩,٢	٦,٤	٤,٨	٩,٢	٣	٣	الثروة السمكية
١٩٤,٩	٥٤,٤	١٨,٧	٦٠,٤	٣٤,٤	٢٩,٩	٢٠,٨	٦٢,٨	١٢٠,٠	٦	٧٥	الثروة الحيوانية والداجنة
٣٥٣,٩	١٠٠,٠	٣٦,٢	١٠٠,٠	٥٧,٠	١٠٠,٠	٦٩,٦	١٠٠,٠	١٩١,٢	١٩	١٠٦	الإجمالي

جدول (٧)

توزيع المشروعات الاستثمارية وفقا للمناطق المختلفة حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨

المناطق	المشروعات الصناعية	المشروعات التمويلية	المشروعات الزراعية	المشروعات الانشائية	المشروعات الخدمية	الاجمالي العام
القاهرة	٩١	١٦٣	١	١١٣	١٠١	٤٦٩
الجيزة	٧٢	٤٣	١٩	٤٧	٥٥	٢٣٦
الاسكندرية	٣٦	١٤	٩	١٥	٢١	٩٥
القليوبية	٤٨	١	٧	-	٤	٦٠
البحيرة	٢	١	١٠	-	-	١٣
الدقهلية	٧	٢	٢	١	١	١٣
الغربية	١٠	١	-	١	١	١٣
الشرقية	١٠	٢	٨	١	١	٢٢
دمياط	٣	١	١	-	-	٥
المنوفية	٤	١	٢	١	-	٨
كفر الشيخ	-	١	٣	-	-	٤
السويس	٨	٣	-	-	٢	١٣
الاسماعيليه	٢٣	٧	١٢	١	٤	٤٧
بورسعيد	٣	٥	-	١	٢	١١
سيهنا	٢	٢	-	-	٧	١١
البحر الاحمر	٥	-	-	-	٧	١٢
مرسى مطروح	-	-	١	-	١	٢
الفيوم	٦	٢	٤	١	-	١٣
المنيا	-	١	-	-	-	١
أسيوط	٣	٣	-	-	-	٦
قنا	١	٢	١	-	٧	١١
بنى سويف	٥	١	٢	-	-	٨
سوهاج	١	٢	١	-	-	٤
أسيوان	١	٢	٢	-	٣	٨
العاشر من رمضان	١٠٤	-	٦	٢	١	١١٣
السادس من أكتوبر	٥٨	-	١	٢	٣	٦٤
السلام	٣	-	-	-	-	٣
السيادات	١٤	-	٢	-	١	١٧
العامرية الجديدة	٤٠	-	٨	-	-	٤٨
الصالحية	٤	-	-	-	-	٤
المدن والمجمعات الجديدة	٦	-	-	-	-	٦
غير محدد	٤	٥	٤	٦	١٠	٢٩
الاجمالي	٥٧٤	٢٦٥	١٠٦	١٩٢	٢٣٢	٣٦٩

المصدر : مصدر جدول (١)

اجمالى المشروعات الزراعية . ويمكن تفسير ذلك بقرب هذه المحافظات من مراكز الاستهلاك الرئيسية ، فضلا عن تواجدها في مناطق تتمتع بقدر أكبر من الخدمات والمرافق . ومن جهة أخرى فقد خلت بعض المحافظات والمدن الجديدة من أية مشروعات زراعية ، وذلك كما هو الحال في محافظات الغربية ، والسويس ، وبورسعيد ، وسيناء ، والبحر الأحمر ، والمنيا ، وأسيوط ، وكذلك مدن السلام ، والصالحية ، الأمر الذى يشير إلى عدم التوازن في توزيع تلك المشروعات على مختلف المحافظات والمدن الجديدة .

ويستخدم أسلوب تحليل التباين. لدراسة التمنطق المكاني للمشروعات الاستثمارية اتضح عدم وجود فرق معنوى بين تمنطق المشروعات الزراعية وكل من المشروعات الصناعية ، والتمويلية ، والإنشائية ، والخدمية ، مما يؤكد عدم وجود علاقة مكانية أو ترابط مكاني بين المشروعات الاستثمارية ومثيلاتها في الأنشطة الأخرى .

• الملخص •

يمكن القول أن السياسة الاستثمارية قد تركزت على زيادة دور القطاع الخاص في تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، إلا أنه لوحظ محدودية إسهام المشروعات الزراعية الخاصة في انجاز ذلك الدور المنوط بها ، وذلك على الرغم مما قدم لتلك المشروعات من مزايا وتسهيلات عديدة .

وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن حوالى ٨٤٪ من إجمالى عدد المشروعات الموافق عليها كانت للاستثمار الداخلى ، في حين اختصت مشروعات المناطق الحرة بالنسبة الباقية ، وذلك حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ . كما اتضح إحجام معظم الاستثمارات عن الدخول في الأنشطة الزراعية ، على الرغم من انخفاض متوسط رأس المال والتكاليف الاستثمارية اللازمة لها ، بالمقارنة بالأنشطة غير الزراعية ، وقد تركزت معظم الاستثمارات الزراعية في مجال الثروة الحيوانية والداجنة ، حيث استحوذ ذلك المجال على نحو ٧١٪ من إجمالى عدد المشروعات الزراعية ، مما يشير إلى عدم وجود توازن بين عدد المشروعات الزراعية وبمجالها . كما أوضحت الدراسة أن سبب اتجاه معظم الاستثمارات الزراعية نحو هذا المجال ، إنما يرجع إلى ارتفاع معدل العائد المتوقع لتلك المشروعات بالمقارنة بالمشروعات الزراعية البديلة ، حتى أن نحو ٦٢٪ من إجمالى عدد المشروعات الزراعية التى بدأت النشاط كانت في مجال

وقد أشارت الدراسة أيضا إلى أن رؤوس الاموال المصرية كانت تمثل ثلاثة أرباع رؤوس الاموال المصرح بها للمشروعات الزراعية ، وذلك بالمقارنة بمدى إسهام الجانبين العربى والأجنبى في تلك المشروعات ، كما شارك القطاع الخاص المصرى بنحو ثلاثة أرباع قيمة مساهمة الجانب المصرى في رؤوس أموال تلك المشروعات .

وقد أوضحت الدراسة عدم وجود توازن في توزيع المشروعات الاستثمارية الزراعية على مختلف محافظات الجمهورية والمدن الجديدة ، كما تبين عدم وجود علاقة مكانية أو ترابط مكاني بين تلك المشروعات ومثيلاتها في الأنشطة الصناعية ، والتمويلية ، والإنشائية ، والخدمية .

• المراجع •

- (١) الهيئة العامة والمناطق الحرة ، قطاع البحوث والمعلومات (١٩٨٥) التقرير السنوى ٨٥ / ١٩٨٤ .
- (٢) جلال ، ا . ف . (١٩٧٨) تقييم المشروعات الاستثمارية . مطبعة دار التأليف ، القاهرة .
- (٣) جمعية رجال الأعمال المصريين (١٩٨٧) دور القطاع الخاص في الخطة الخمسية (١٩٨٧ / ٨٨ - ١٩٩٢ / ٩٣) .
- (٤) عبد الرحيم ، ا . ع . (١٩٨٨) أثر الاستثمارات الزراعية على نسب الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الأساسية في مصر . مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية في مصر والبلاد العربية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة .

